قبيل استئناف مفاوضات فيينا حول الملف النووي الإيراني، تتكثف الضغوط الغربية على طهران لتعديل شروطها التي قدّمتها في الجولة الأولى من المحادثات الأسبوع الماضي، والتي اعتُبرت تراجعاً عن تفاهمات مسبقة، وسط تحذيرات من أن الوقت قد ينفد قريباً

مفاوضات فيينا النووية

ضغوط غربية لتعديل الشروط الإيرانية وحجّ إسرائيلي في أميركا

طهران ـ **صابر غل عنبري**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

مع ترقب استئناف مفاوضات فيينا النووية هذا الأسبوع، من دون تحديد موعد واضح لذلك، بعد الجولة الأولى الأسبوع الماضي والتي انتهت إلى تباعد في وجهات النظر بين الدول الغربية وإيران، إثر رفض مسودتي اقتراحين قدّمتهما طهران حول رفع العقوبات عنها، والقيود النووية، تبدو الجهود منصبة راهناً على المحاولات الغربية لتعديل المطالب والشروط الإيرانية، التي «لا توفر أساساً لنهاية ناجحة للمحادثات»، وفق تعبير دبلوماسية ألمانية، مع التحذير من أن الوقت ينفد أمام إعادة إحياء الاتفاق النووي. ويتوازى ذلك مع مواصلة إسرائيل حملتها الدبلوماسية المصحوبة بتهديدات اللجوء إلى خيار عسكري ضد إيران، للتأثير على الموقف الأميركي في الجولة المقبلة من المباحثات.

وارتفعت حدة الانتقادات الغربية للشروط التي قدّمتها طهران في مباحثات الأسبوع الماضي، والتي اعتُبرت تراجعاً عن تفاهمات جرى التوصل إليها خلال مفاوضات مع حكومة حسن روحاني بين إبريل/نيسان ويونيو/حزيران الماضي. وفي هذا السياق، قالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية إن المقترحات التي قدمتها إيران غير مقبولة، مضيفة أن برلين ما زالت ترغب في اتباع المسار الدبلوماسي بشأن هذه القضية لكن الوقت ينفد. وتابعت كما نقلت وكالة «رويترز»: «درسنا المقترحات بعناية وباستفاضة، وخلصنا إلى أن إيران انتهكت تقريباً جميع التسويات التي تم التوصل إليها من قبل خلال شهور من المفاوضات الصعبة». وذكرت المتحدثة أن المقترحات «لا توفر أساساً لنهاية ناجحة للمحادثات». ومضت قائلة: «ننتظر أن يعود الوفد الإيراني بعد مشاورات في طهران إلى فيينا بمقترحات واقعية».

مقابل ذلك، كان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، يقول إن طهران بانتظار إجابات الطرف الآخر عن المسودتين، غير أنه أعلن استعداد بلاده التفاوض حول المسودتين، داعياً الأطراف الأخرى إلى العودة إلى فيينا ومعها «مقترحات محددة» بشأن المقترحات الإيرانية. وشدد خطيب زادة، خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أمس الإثنين، على أن «لا شيء اسمه اتفاق مؤقت أو وقف عقوبات خطوة خطوة» خلال مفاوضات فيينا، وذلك في معرض الرد على سؤال بشأن تقارير غربية عن وجود مشروع أميركي للتوصل إلى اتفاق مؤقت في فيينا. وأضاف أن الوفد الإيراني يتفاوض في فيينا بناء على مسودات المقترحات التي قدّمها لرفع العقوبات، معلقاً على التصريحات الأميركية بشأن الاتفاق النووي بالقول إن «الطرف الذي ليس عضواً في الاتفاق النووي ليس في موقع يخوله الإدلاء بتصريحات، فالأفضل أن يعود إلى التزاماته».

وأكد أن إيران «لن تقبل أقل من الاتفاق النووي ولا أكثر منه»، متهماً الأطراف الغربية بأنها تسعى إلى تنفيذ «الحد الأدنى من تعهداتها»، مشدداً على رفض إيران ذلك وأنها «لن تتعجل ولن تسمح بالتلاعب بالوقت في فيينا». وتابع أن الوفد الإيراني خلال مفاوضات الأسبوع الماضي «أبدى تعاوناً ومرونة، لكن الطرف الآخر لم يبدِ ذلك». وقال خطيب زادة إن «الطرف الآخر لم يكن يتوقع أن يقدّم الفريق الإيراني في المفاوضات مسودات جاهزة، ولذلك روج أن هذه النصوص لا يمكن تنفيذها وأنها اعتمدت الحد الأقصى» من المطالب. وشدد على أن تركيز بلاده ينصب على رفع العقوبات الأميركية، و«ما دام لم تتحقق منافعنا من رفع العقوبات، لا يمكن الحديث عن البنود اللاحقة» في إشارة إلى التعهدات النووية الإيرانية.

لكن إشارة خطيب زادة إلى استعداد طهران للتفاوض حول المسودتين المقدمتين، تعلّق عليه مصادر إيرانية مواكبة لمفاوضات فيينا بالقول لـ«العربي الجديد» إن هذا الطرح هو لأجل الاستهلاك الإعلامي أكثر من أي شيء آخر، ولاحتواء الموقف الذي أثاره تقديم هذه المسودات.

في السياق، أكد وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان، أن المسودة التي قدمها الوفد الإيراني إلى الأطراف الأخرى في فيينا، لا تتعدى أطر الاتفاق النووي بل جاءت وفقا لبنوده. ولفت في مؤتمر صحافي أمس مع وزير خارجية النظام السوري فيصل المقداد، في طهران، إلى أن بلاده شاركت في الجولة الأولى للمفاوضات الجديدة بنية حسنة وجدول عمل ومبادرة، مضيفاً: على الرغم من دعم الصين وروسيا لمواقف إيران، لكن الترويكا الأوروبية لم تتمكن إلى حد الآن من تقديم أي مبادرة عملية أو تصريح في هذا الاتجاه. وشدد على أن الحكومة الإيرانية «تسير وفق منهج عملي مبني على النتائج، وعليه فإن المفاوضات التي لا تفضي إلى أي نتيجة لن تكون مجدية بالنسبة إلينا».

ونفى «ما روجته وسائل إعلامية وبعض اللوبيات من أن إيران شرعت بالتزامن مع انطلاق المفاوضات في تخصيب اليورانيوم بنسبة 90 في المائة»، قائلاً إن بلاده ملتزمة التخصيب بنسبة 20 في المائة.

مقابل ذلك، ومع وصول رئيس الموساد الإسرائيلي، دافيد برنيع، أمس إلى واشنطن لإجراء مفاوضات مع المسؤولين الأميركيين، والتمهيد لزيارة وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، الذي يفترض أن يصل الأربعاء إلى واشنطن، قالت وسائل إعلام إسرائيلية، إن برنيع سيطلع الجانب الأميركي على معلومات استخباراتية جديدة بشأن تقدم المشروع النووي الإيراني.

وكشفت صحيفة «يسرائيل هيوم» أن إسرائيل ستطالب الأميركيين والدول المشاركة في المفاوضات، بأن ينص الاتفاق الجديد على إخراج كافة كميات اليورانيوم عالية التخصيب التي راكمتها إيران، لغاية الآن، من أراضيها. وبحسب المحلل العسكري للصحيفة ألون بن دافيد، فإن إسرائيل ودول الخليج تسعى لضمان أن يشمل الاتفاق الجديد إخراج كافة اليورانيوم المخصب الذي أنتجته إيران، وأن يتم فرض قيود وإشراف وتفتيش متشدد على قدرة طهران على التقدم في جوانب مختلفة من برنامجها النووي. وأضاف أن الجهد الإسرائيلي سينصب هذا الأسبوع (عبر لقاءات برنيع وغانتس) على إقناع الولايات المتحدة والدول الأوروبية بتهديد إيران بفرض عقوبات إضافية في حال راوحت مفاوضات فيينا مكانها. من جهتها قالت صحيفة «هآرتس» إن الجهد الإسرائيلي يهدف لإقناع الولايات المتحدة بعدم العودة إلى الاتفاق النووي الأصلي، وعدم التوصل إلى اتفاق جزئي أو مرحلي مع إيران، وإنما بدلا من ذلك تشديد العقوبات على طهران والتلويح بتهديد عسكري واضح. وأشار إلى تقديرات إسرائيلية بأن إيران لن تسارع إلى تفجير المفاوضات، لأنها بحاجة لرفع جزء من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

لا تفاوض على الأمن

شدد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، في مؤتمره الصحافي أمس، على أن «إيران لن تتفاوض مع أحد حول أمنها»، مضيفاً أنه «في ظل صفقات السلاح، زاد عزمنا الجاد لإكمال درعنا الدفاعي»، في إشارة إلى صفقات السلاح الغربية مع دول خليجية. وبشأن الجولة الخليجية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، انتقد خطيب زادة صفقات بيع السلاح إلى دول خليجية، داعيا باريس لتبنّي «نهج مسؤول». وعزا التوترات الإقليمية إلى «بيع أسلحة متقدمة بالمليارات إلى دول خليجية، فيما يعقدون اجتماعات بشأن صواريخنا ويتخذون مواقف ضدها».

أكد عبداللهيان أن بلاده شاركت في المفاوضات بنية حسنة (عطا كيناري/فرانس برس)

رئيسي مدعو لزيارة الإمارات

طحنون يصف إيران بأنها «دولة كبيرة وقوية»

طهران ـ **العربي الجديد**

انتقد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، بشكل غير مباشر، تطبيع الإمارات مع إسرائيل، وذلك خلال تلقيه دعوة رسمية لزيارة الإمارات، فيما وصف مستشار الأمن القومي الإماراتي طحنون بن زايد إيران بأنها «دولة كبيرة وقوية في المنطقة». ووصل طحنون بن زايد إلى طهران، أمس الاثنين، في أول زيارة رسمية معلنة لمسؤول إماراتي رفيع المستوى، منذ خفضت أبوظبي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام 2016، بعد قطع السعودية علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية.

وسلم طحنون رئيسي دعوة رسمية من رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان لزيارة بلاده. وفي حين رحب الرئيس الإيراني، لدى استقباله طحنون في طهران، بتوسيع العلاقات مع الإمارات، فإنه دعا، في المقابل، إلى «ألا تتأثر العلاقات بإملاءات الأجانب»، قائلاً إنّ «سياسة أعداء المنطقة هي إيجاد الرعب بين الجيران، وهذه المؤامرة ستحبط بحكمة وفهم مشترك».

وانتقد رئيسي بشكل غير مباشر تطبيع الإمارات العلاقات مع إسرائيل، مؤكداً أنّ «الصهاينة يبحثون عن أهدافهم المشؤومة في المنطقة، وكلما وجدوا موطئ قدم، حوّلوه إلى وسيلة للتوسع وإثارة الفتنة، ولذلك، على دول المنطقة أن تكون حذرة». وأضاف رئيسي، وفق ما أورده موقع الرئاسة الإيرانية، أنّ «أمن دول المنطقة مرتبط بعضه ببعض»، داعياً إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية. من جهته، قال طحنون، خلال اللقاء مع الرئيس الإيراني: «إننا كلنا أبناء هذه المنطقة ومصيرنا واحد، وعليه، فإنّ تعزيز العلاقات بين البلدين على جدول أعمالنا».

وأشار إلى مباحثاته «المفصلة» مع نظيره الإيراني علي شمخاني، قائلاً إنّ «هذه اللقاءات تشكّل منعطفاً في العلاقات الثنائية»، مع إعلانه عن استعداد الإمارات لتوسيع التعاون. وكان شمخاني أكد، خلال اجتماع مع طحنون، أن «الاستقرار والأمن المستدام في المنطقة رهينان فقط بالحوار المستمر والتعاون بين دولها». وأكد «ضرورة عدم السماح للقوى خارج المنطقة بالتأثير على العلاقات بين دولها»، داعياً إلى «بذل مساع مشتركة لحلّ الأزمات العسكرية والأمنية في المنطقة، واستبدال التوجهات العسكرية بالحوار والتفاهم». من جهته، وصف طحنون إيران بأنها «دولة كبيرة وقوية في المنطقة، ولها موقع جيوسياسي فريد، وممرّ كبير للتواصل بين الشرق والغرب»، بحسب ما أوردته وكالة «نور نيوز» المقربة من مجلس الأمن القومي الإيراني. ودعا إلى «تشكيل فرق عمل تخصصية لتحديد أرضيات التعاون المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية، وإزالة العقوبات».

دعا شمخاني لبذل مساعٍ مشتركة لحلّ أزمات المنطقة

للحديث تتمة...

اليمن: عام للنسيان

زكريا الكمالي

عام 2021 طحن اليمنيين وسحق كلّ ملامح حياتهم، كما لم يفعل عام قبله. حتى أنّ 2020، الذي جلب للعالم فيروس كورونا، وقصّ مضاجع دول عظمى وأنهك إمبراطوريات مالية، كان رؤوفاً باليمن، ولم يشكّل تهديداً وجودياً لحياتهم البائسة كما فعل خلفه. لم يحمل 2021 لليمنيين أي ذكرى طيبة، وإذا ما تم توجيه سؤال لكافة السكان من دون استثناء، عن أبرز الإنجازات التي حققوها خلال هذا العام الموحش، سيكون: البقاء على قيد الحياة. على مدار الأشهر الماضية، كان المواطن اليمني فريسة لتوليفة سامة من الأزمات. استعرت الحرب العسكرية، وانهار الاقتصاد، فيما كانت السلطات الحاكمة وأطراف النزاع تتعامى عن القيام بدورها وتترك الشعب يواجه مصيره بنفسه.

هذا العام، بلغ التوحش الحوثي ذروته في سبيل الظفر بمدينة مأرب. طوّرت جماعة الحوثيين سلوكها الإجرامي تماماً كما فعل كورونا، ولم تعد طلقات الرصاص أو قذائف الهاون أدوات منفردة للجريمة، بل صواريخ بالستية يتم إطلاقها بشكل جماعي.

خلال الأشهر الماضية، كان أكثر من 120 ألف نسمة من أهالي مأرب على موعد مع رحلات شتات قاسية. شرّدت الميلشيا سكان مديريات جنوب مأرب بشكل متكرر حتى ضاقت عليهم الأرض إثر موجات نزوح متلاحقة. ما إن يلتقط الأهالي أنفاسهم، ويرتضون بمخيمات مهترئة في صحارى قاحلة كوطن بديل، حتى تلاحقهم النيران وتجبرهم على النزوح مجدداً والبحث عن ملاذ آمن. وبما أنّ مدينة مأرب ما زالت في خطر حقيقي مع اقتراب المعارك منها، لم يكن أمام المئات من الأسر سوى الفرار نحو صحارى العبر ومديريات القطن في حضرموت، بحسب تقارير حقوقية.

كان عام الفقد بامتياز. فقد الريال قيمته، والأسر لقمة العيش، والمسؤولون حاسة النطق، تماماً كما فقدت الدولة وظيفتها الأساسية منذ بداية الحرب حتى دخلت في غيبوبة طويلة الأمد. أبسط أساسيات الحياة أصبحت بعيدة المنال، ولا يُعرف مصير ملايين الأطفال الذين باتوا يعانون من معدلات تقزّم هي الأعلى على مستوى العالم حسب منظمة يونيسف، وإلى أي قاع سينزلق اليمن أكثر من القاع الذي يعيشه، في ظل سياسة تجويع ممنهجة يتّبعها أمراء الحرب. مستقبل قاتم ينتظر اليمن. صراع يحتدم وأطراف تنشب مخالبها على جثة نافقة، ومواطن يغلي من الداخل وليس بمقدوره ترجمة الغضب على أرض الواقع أو القيام بثورة جياع ضد حكومة كسيحة ومثيرة للشفقة.

التنظيم يستغل خلافات بغداد وأربيل

هجمات «داعش» في العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

يتواصل المشهد الأمني في مناطق شمالي العراق بالاهتزاز نتيجة هجمات تنظيم «داعش»، والتي تصاعدت وتيرتها منذ مطلع الشهر الحالي، مخلفة حتى الآن نحو 30 قتيلاً وجريحاً من قوات البشمركة، وأكثر من 15 آخرين من الأمن العراقي. وتتركز هجمات «داعش» في العراق في ما يعرف بـ«المناطق المتنازع عليها»، وهي المدن والبلدات التي تختلف بغداد وأربيل على إدارتها منذ الغزو الأميركي للبلاد في العام 2003، وأبرزها كركوك ومخمور وزمار وخانقين والطوز، ضمن محافظات نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين، شمال وشمال شرقي العراق. وعلى الرغم من بذل التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، خلال العامين الماضيين، جهوداً كبيرة من أجل التوصل إلى اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق لإدارة تلك المناطق أمنياً، ومنع تكون الفراغات التي تسمح بوجود مسلحي وبقايا التنظيم فيها، إلا أن أي نتائج عملية على الأرض لم تظهر. ويعزو مراقبون ذلك لتقاطعات سياسية كبيرة. وتبلغ مساحة المناطق المتنازع عليها أكثر من 40 ألف كيلومتر مربع ويقطنها ما يزيد عن 3 ملايين نسمة من مكونات عراقية مختلفة، كردية وعربية وتركمانية، من ديانات ومذاهب مختلفة. وتضمن الدستور العراقي الجديد في العام 2005 مادة عرفت باسم 140، تنص على تنظيم استفتاء شعبي لسكان هذه المناطق لتخييرهم بين البقاء مع بغداد أو الذهاب مع أربيل. لكن أسباباً سياسية وأخرى اجتماعية، أبرزها عمليات التغيير الديموغرافي المتعددة، حالت دون تنفيذ هذا البند الدستوري. يشار إلى أن رئيس الحكومة العراقية الأسبق حيدر العبادي كان أعلن في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول 2017، تحرير العراق من «داعش»، بعد سيطرة القوات العراقية بشكل كامل على الحدود مع سورية، إثر معركة أخيرة تمّ خلالها تحرير مدينة القائم غرب البلاد. ومن المقرر أن يعقد اليوم، الثلاثاء، قادة عسكريون من الجيش العراقي ونظراؤهم في قوات البشمركة اجتماعاً جديداً، هو الثاني من نوعه في غضون يومين، لبحث إمكانية الاتفاق على خطة عسكرية لإعادة انتشار مشتركة في المناطق المتنازع عليها، تهدف لمواجهة مسلحي «داعش». لكن رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور البارزاني استبق هذا الأمر بتصريحات غاضبة، يوم الجمعة الماضي، قال فيها «لن ننتظر أحداً»، في إشارة إلى أنهم سيتحركون باتجاه تأمين هذه المناطق بمفردهم في حال استمر تأخر بغداد في هذا الأمر. وأوضح أن «هناك قراراً لتشكيل لواءين مشتركين بين قوات البشمركة والقوات العراقية في المناطق المتنازع عليها. لكن الخطوات العملية لم تنفذ، ولهذا سوف لا ننتظر، وسنتخذ ما يلزم لحماية هذه المناطق».

وكان الهجوم الأكثر دموية قد وقع ليلة الخميس الماضي، وخلف 13 قتيلاً، بينهم 3 مدنيين، أحدهم طفل، نفذه مسلحو تنظيم «داعش» على قرية قرب بلدة مخمور، قبل أن تتجدد مساء الأحد هجمات جديدة أكثر عنفاً في كركوك، اضطر بسببها سكان قريتي لهيبان والسلامية إلى الفرار ليلاً، بسبب اقتحام مسلحي التنظيم ومهاجمتهم منازل عدة داخل القريتين. وهذه المرة الأولى التي يسيطر فيها «داعش» على قرية في العراق لعدة ساعات منذ العام 2017، إذ أكدت تقارير أمنية عراقية سيطرة المسلحين على لهيبان لساعات، قبل انسحابهم منها فجر أمس الاثنين إلى جهة مجهولة. وحمل الأمين العام لوزارة البشمركة جبار ياور، في حديث لـ«العربي الجديد»، الحكومة العراقية في بغداد مسؤولية استمرار هجمات تنظيم «داعش»، وانتقد تأخر تنفيذ الكثير من الاتفاقات السابقة التي جرى التوصل إليها، ومنها تشكيل قوات مشتركة لتأمين تلك المناطق، معتبراً أن حال تلك المناطق كان أفضل بكثير عندما كانت تحت سيطرة البشمركة. لكن مسؤولاً كردياً في مدينة أربيل أكد، لـ«العربي الجديد»، أن التقرير الأمني للهجمات الأخيرة يؤكد أنها انطلقت من مناطق غير مسكونة، وتحديداً من جبال قره جوخ ومناطق قرب «كلي سالم»، و«شيخ بزيني»، و«التون كوبري»، إضافة إلى جبال حمرين. وبين أن «المعلومات المتوفرة تؤكد أن الهجمات تنفذها مفارز لا يتجاوز عدد عناصرها ما بين 6 و8 أشخاص بطريقة خاطفة، إذ يضربون ويحرقون وينسحبون، مستفيدين من معرفتهم بالمناطق الجبلية والليل والفراغات التي تصل إلى 20 كيلومتراً، من دون أن يواجههم أي حاجز أو ثكنة عسكرية أو أمنية»، وتحدث عن أن أعدادهم ليست كبيرة، ويعتقد أنهم من الذين تسللوا أخيراً من مناطق سيطرة نظام بشار الأسد على الحدود العراقية السورية، وجميعهم عراقيون.

سيطر عناصر «داعش» على قرية لهيبان لعدة ساعات

واعتبر المسؤول الكردي أن «أحد أسباب تأخر بغداد في تنفيذ خطة انتشار الجيش العراقي والبشمركة هي فصائل مسلحة معروفة تريد إبقاء تلك المناطق مفتوحة، لمصالح كثيرة ومعروفة، بينها تهديد مطار أربيل الدولي، الذي تعرض لعدة هجمات من تلك المناطق في الفترة الأخيرة». وقال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان السابق بدر الزيادي إنه «لا يمكن استبعاد الأثر السياسي المضطرب بين حكومتي بغداد وأربيل عن الهجمات الحالية على البلدات والمناطق المتنازع عليها». وأكد، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «هناك حاجة لتمكين الجيش العراقي في تلك المناطق، وإبعاد أي قوات غير نظامية أو فصائل مسلحة عن هذا الملف، والتنسيق المشترك مع قوات البشمركة لغرض تأمين تلك المناطق. أما بالنسبة لعودة قوات البشمركة للمناطق المتنازع عليها فهو أمر محسوم حكومياً منذ أيام حكومة حيدر العبادي، وأي تعديل على هذا القرار يحتاج إلى موقف حكومي أيضاً». من جهته، لفت الخبير الأمني طارق العسل إلى أن «هناك الكثير من المناطق المتنازع عليها تمثل نقاط انطلاق العمليات الإرهابية، مثل جبال حمرين وبعض مناطق كركوك، ومنها الحويجة والدبس والزاب القريبة من الحدود مع أربيل».

وأوضح العسل، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن هجمات تنظيم «داعش» على الجيش العراقي وقوات البشمركة تعود أسبابها إلى ضعف التنسيق بين القوات، إضافة إلى تدخل المزاج السياسي في العمل الأمني والعسكري في بعض الأحيان، ناهيك عن إهمال ملف مهم، وهو إشراك الأهالي في حماية مناطقهم، حيث لا بد من تمكين الأهالي من أجل توفير المعلومات للسلطات، وليس اتهام الأهالي بأنهم حواضن لداعش أو متعاطفون مع الإرهابيين، كما يحدث في بعض المناطق». وتستغل السلطات في إقليم كردستان العراق أي مناسبة، سواء هجمة إرهابية أم مشاكل سياسية في المناطق المتنازع عليها، للتذكير بأحقية حكومة الإقليم بالاشتراك إلى جانب بغداد في إدارة ملفات المحافظات.

السودان: قمع متظاهري «المليونية الثامنة»

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

ردد المتظاهرون شعارات مناوئة لقادة الانقلاب العسكري (فرانس برس)

واجهت قوات الأمن السودانية أمس الإثنين، مجدداً، بالغاز المسيّل للدموع، المتظاهرين الذين أطلقوا «مليونية ثامنة» شارك فيها الآلاف في مختلف المدن السودانية، وذلك رفضاً للانقلاب العسكري وللاتفاق السياسي بين رئيسي مجلسي السيادة عبد الفتاح البرهان والوزراء عبدالله حمدوك، وللمطالبة بعودة الحكومة المدنية. وخرج آلاف السودانيين، أمس الإثنين، إلى الشوارع في مدن عدة في «المليونية الثامنة». وتجمع مئات السودانيين في مناطق عدة بالخرطوم، من ضمنها منطقة الديم والشجرة وشارع الستين والثورة في أم درمان والخرطوم بحري، وأغلقوا الطرق والشوارع الرئيسة، وأحرقوا إطارات السيارات القديمة ورددوا شعارات مناوئة لقادة الانقلاب العسكري من بينها «مدنية.. مدنية»، و«سنظل شامخين كأرواح الشهداء وفي السماء كالمتاريس»، و«ضد الرصاص... والانتكاس». وطالب المشاركون في التظاهرات بتسليم السلطة لحكومة مدنية. من جهتها، انتشرت قوات الشرطة بكثافة وسط الخرطوم، وأغلقت بعض الطرق المؤدية إلى القصر الرئاسي، قبل أن تطلق الغاز المسيل للدموع، لتفريق تظاهرة قرب هذا القصر بوسط العاصمة. في الأثناء، ذكرت وكالة «الأناضول» أن محتجين بشارع الستين شرقي الخرطوم، تعرضوا لاعتداءات بالأسلحة البيضاء من قبل مجموعة مدنية -غير محددة الهوية- كما أتلف عناصر هذه المجموعة سيارات بعض المارة في الطريق. ولفتت الوكالة إلى أن السيارة التابعة لها من ضمن السيارات التي تعرضت للكسر من قبل المجموعة غير المعروفة.

وفي مدينة ود مدني (وسط)، تجمع الآلاف وسط المدينة استجابة لدعوات التظاهر، ورددوا شعارات تدعو إلى إسقاط الانقلاب ومحاكمة قادته. وفي ولاية سنار جنوب شرقي البلاد، توجه الآلاف نحو مدينة مايرنو لإحياء ذكرى خروج أول تظاهرة في العام 2018 ضد نظام الرئيس المعزول عمر البشير. كما خرجت مواكب أخرى أمس في مدن الضعين في ولاية جنوب دارفور، وكسلا شرقي السودان، وعطبرة بولاية نهر النيل، وبورتسودان بشمال شرق البلاد، والدمازين جنوب شرق السودان، فيما أشارت معلومات إلى تنفيذ اعتقالات في القضارف بشرق البلاد، قبل انطلاق المواكب. وكانت دعت للمليونية لجان المقاومة السودانية، وتجمع المهنيين السودانيين، وأجسام نقابية ومهنية أخرى، مع دعم ومساندة من أحزاب وتيارات سياسية. وأكدت لجان المقاومة، في بيان أول من أمس، تمسكها بلاءات رفعتها من قبل، وهي «لا تفاوض، لا شراكة ولا شرعية». كما عبرت عن تمسكها «بعهدها بإسقاط السلطة الانقلابية بكافة الطرق السلمية، على الرغم من محاولات الانقلاب جر الحراك الثوري نحو العنف». بدوره، حذر تحالف قوى الحرية والتغيير، الشريك السابق في السلطة الانتقالية قبل 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أول من أمس، «السلطة الانقلابية من أي جنوح للقمع واستخدام آلة عنف الدولة ضد بنات وأبناء الشعب السلمي الثائر»، مؤكداً أن «الجرائم والانتهاكات لا تسقط بالتقادم». وأشار البيان إلى أنه «لا مناص للانقلابيين والانتهازيين وفلول النظام البائد من الانصياع للإرادة الجماهيرية الساعية إلى بناء حكم مدني خالص». وكان 44 شخصاً قد لقوا حتفهم خلال الحراك الثوري منذ اليوم الأول للانقلاب، وجرح المئات طبقاً لإحصاءات لجنة أطباء السودان المركزية. وجددت «الحرية والتغيير» رفضها الاتفاق السياسي الذي تم بين عبد الله حمدوك وقائد الانقلاب عبد الفتاح البرهان، مشيرة إلى أنها ستظل تدعم الحراك الجماهيري السلمي.

وأول من أمس الأحد، شهد عدد من أحياء الخرطوم تظاهرات ليلية للترويج والدعاية للمليونية، وحث المواطنين على المشاركة فيها. ومنذ الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، شهدت البلاد 7 مواكب مليونية، أولها في اليوم الأول من الانقلاب وآخرها في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. كما نُظمت عشرات التظاهرات الليلية في الأحياء، ووقفات احتجاجية شملت قطاعات مختلفة مثل النفط والاتصالات والبنوك والوزارات وغيرها، إذ يصر المشاركون على هزيمة الانقلاب العسكري وعودة الحكم المدني.

إلى ذلك، وبالتزامن مع ورود أنباء عن وقوع قتلى وجرحى في دارفور السبت الماضي، نتيجة التوترات الأمنية والنزاعات القبلية وانتشار المليشيات، دعا تجمع المهنيين السودانيين أول من أمس الأحد، إلى «إنهاء تعدد الجيوش كواجب مقدم للسلطة الوطنية المدنية الكاملة النابعة من القوى الثورية القاعدية المؤمنة بالتغيير الجذري وأهداف ثورة ديسمبر». وشدد التجمع في بيان على «أهمية حل مليشيات الدعم السريع وكل المليشيات الأخرى والحركات المسلحة، وذلك عبر عملية نزع السلاح والتسريح والدمج في الجيش القومي المهني الواحد، وفق أسس فنية ومهنية، تتحكم فيها أجهزة متخصصة».

شرق غرب

المغرب: ميثاق لعمل أحزاب الحكومة

وقعت أحزاب الائتلاف الحكومي في المغرب، أمس الإثنين، «ميثاق الأغلبية» والذي يحدد خريطة طريق عملها. وجاء ذلك بحسب بيان للأغلبية الحكومية المكونة من أحزاب «التجمع الوطني للأحرار» و«الأصالة والمعاصرة» و«الاستقلال»، عقب توقيع الأمناء العامين لهذه الأحزاب على هذا الميثاق. وأوضح البيان أن هذا الميثاق «يحدد وينسق ويوحد أساليب العمل والتعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية والبرلمانية».

(الأناضول)

لبنان: اجتماع لحل الإشكالات مع السعودية

ترأس رئيس الحكومة اللبنانية، نجيب ميقاتي (الصورة)، أمس الإثنين، اجتماعاً اقتصادياً وأمنياً موسعاً لمتابعة حل الإشكالات التي حصلت أخيراً مع السعودية وبعض دول الخليج، فضلاً عن متابعة موضوع الإجراءات على الحدود لمنع التهريب من لبنان. وقال وزير الداخلية بسام مولوي إثر الاجتماع إن «المطلوب منا هو اتخاذ إجراءات سريعة تثبت أن الحكومة تقوم بواجباتها بضبط الحدود والمطار والمرفأ». من جهته، قال رئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس: «نسعى لإعادة فتح باب التصدير إلى السعودية».

(العربي الجديد)

بن سلمان يبدأ جولة خليجية من سلطنة عمان

بدأ ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أمس الإثنين، جولة خليجية استهلها من سلطنة عمان، على أن تشمل لاحقاً، الإمارات والبحرين وقطر والكويت، وذلك قبيل قمة دول مجلس التعاون التي تحتضنها الرياض منتصف الشهر الحالي. وقال دبلوماسيون لوكالة أسوشييتد برس، إن الجولة تهدف لإزالة الخلافات الجيوسياسية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين دول الخليج، لا سيما في التعامل الفعال مع البرنامج النووي الإيراني.

(أسوشييتد برس)

السودان: 48 قتيلاً في غرب دارفور

قتل 48 شخصاً على الأقل نهاية الأسبوع الماضي، في اشتباكات قبلية بمنطقة كرينك بولاية غرب دارفور في السودان. وقال والي ولاية غرب دارفور، خميس عبد الله أبكر، أمس الإثنين لوكالة «فرانس برس»: «بدأت الأحداث مساء السبت حيث قتل 6 أشخاص، ثم تطورت الاشتباكات الأحد وقتل أكثر من 40 شخصاً». وأكدت لجنة الأطباء المستقلة في دارفور مقتل 48 شخصاً بالرصاص.

(فرانس برس)

قمة بوتين بايدن: الكرملين لا يتوقع «اختراقاً»

أعلن الكرملين أمس الإثنين، عشية محادثات بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن (الصورة)، أن موسكو لا تتوقع تحقيق «أي اختراق»، في خضم تصاعد التوتر حول أوكرانيا. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف في تصريحات صحافية، إنه «من الصعوبة بمكان أن نتوقّع أن تحقق المحادثات أي اختراق»، واصفاً حال العلاقات الأميركية - الروسية بأنه «مؤسف للغاية».

(فرانس برس، رويترز)

الحدث

تكرس زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الدوحة التي بدأت أمس وتنتهي اليوم الثلاثاء، وترؤسه مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني اجتماعات الدورة السابعة للجنة الاستراتيجية العليا القطرية التركية، الشراكة الاستراتيجية بين البلدين

القمة القطرية التركية

تكريس الشراكة في ظل التفاهمات الإقليمية

الدوحة، إسطنبول ـ **العربي الجديد**

زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الدوحة، التي يبدأها أمس الإثنين، على أن يترأس مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني اجتماعات الدورة السابعة للجنة الاستراتيجية العليا القطرية التركية اليوم الثلاثاء، تتخطى مجرد تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين، إلى تكريس الشراكة الاستراتيجية بينهما وقد تعمقت خلال الأزمات في السنوات الماضية. وتأتي الزيارة في ظل مصالحات وترتيب للعلاقات وإغلاق ملفات عالقة بين أطراف مختلفة. وأكد أردوغان أمس أن العلاقات الثنائية بين بلاده وقطر ستتواصل بزخم أكبر في المرحلة المقبلة، مضيفاً: «إلى جانب قطر نعمل على تطوير علاقاتنا مع كافة دول الخليج الأخرى». وفي تصريحات له من مطار أتاتورك في إسطنبول قبيل توجهه إلى الدوحة، أعلن أردوغان أن أنقرة تعمل على تطوير علاقاتها مع كافة دول الخليج العربي، مرحباً بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى إعادة فتح أبواب الحوار في الخليج وإزالة سوء الفهم. وأضاف: «نؤيد استمرار روابطنا وتضامننا مع جميع دول الخليج من خلال تقوية العلاقات المستقبلية». ولفت أردوغان إلى أن الدوحة وأنقرة حافظتا على مواقفهما القوية أمام التحديات الإقليمية التي واجهتهما في السنوات الأخيرة، وعززتا شراكتهما على أساس الربح المتبادل في العديد من المجالات من الاقتصاد إلى الدفاع ومن التجارة إلى الاستثمار. وتطرق إلى حجم التعاون الاقتصادي التركي القطري، لافتاً إلى أن حجم المشاريع التي ينفذها رجال الأعمال الأتراك في قطر يبلغ نحو 15 مليار دولار. وأردف: «في إطار آلية اللجنة الإستراتيجية العليا، وقّعنا حتى الآن 69 وثيقة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية مع قطر، ونقلنا بفضل هذه الاتفاقيات تعاوننا إلى مراحل متقدمة». ولفت إلى أنه يعتزم زيارة قيادة القوات التركية القطرية المشتركة.

> أردوغان: الدوحة وأنقرة حافظتا على مواقفهما أمام التحديات
>
> وزير الخارجية القطري: العلاقة بين أنقرة والدوحة تشهد تطورا

وتعليقاً على كلام أردوغان، رأى الكاتب والمحلل السياسي فراس رضوان أوغلو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «يُفهم من الكلام أن الرئيس التركي سيحاول إزالة سوء الفهم في العلاقات التي حصلت سابقاً مع بعض الدول العربية، وأظن أنه يقصد السعودية، لإعادة ترتيب التموضعات الخارجية، خصوصا بعد زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى جدة، لتبدأ أنقرة بالتحرك لتعزيز وجودها في المنطقة»، لافتاً إلى أن «تركيا تحتاج إلى شراكات حقيقية مع اشقائها في دول الخليج العربي كلها، وهي وضعت محوراً أساسياً في سياستها الخارجية للعمل عليه، وهو بها خلال السنوات الماضية إلى قطر، لأنها تأتي في ظل مصالحات تشهدها المنطقة وخصوصاً البلدان العربية، معتبراً أن شريكان استراتيجيان واقتصاديان هامان، ولذلك سيكون هناك توازن وتوافق في كثير من العلاقات بين الطرفين في القراءات الإقليمية على أقل تقدير». وأضاف أن «هذا لا يمنع أن يكون أيضاً لدى تركيا شراكات قوية أخرى، مثل العلاقة مع دولة الإمارات، وأظن أنه سيكون هناك أيضاً شراكات قوية لتركيا مع دول المنطقة».

من جهته، قال الباحث في الشؤون التركية والعلاقات الدولية طه عودة أوغلو، لـ«العربي الجديد»، إن زيارة أردوغان الحالية تختلف عن سابقاتها التي قام في سياساتها الخارجية للعمل عليه، وهو بها خلال السنوات الماضية إلى قطر، لأنها تأتي في ظل مصالحات تشهدها المنطقة وخصوصاً البلدان العربية، معتبراً أن شريكان استراتيجيان واقتصاديان هامان، ولذلك سيكون هناك توازن وتوافق في كثير من العلاقات بين الطرفين في القراءات الإقليمية على أقل تقدير». وأضاف أن «هذا لا يمنع أن يكون أيضاً لدى تركيا شراكات قوية أخرى، مثل العلاقة مع دولة الإمارات، وأظن أنه سيكون هناك أيضاً شراكات قوية لتركيا مع دول المنطقة».

من جهته، قال الباحث في الشؤون التركية والعلاقات الدولية طه عودة أوغلو، لـ«العربي الجديد»، إن زيارة أردوغان الحالية تختلف عن سابقاتها التي قام بها خلال السنوات الماضية إلى قطر، لأنها تأتي في ظل مصالحات تشهدها المنطقة وخصوصاً البلدان العربية، معتبراً أن شريكان استراتيجيان واقتصاديان هامان، ولذلك سيكون هناك توازن وتوافق في كثير من العلاقات بين الطرفين في القراءات الإقليمية على أقل تقدير». وأضاف أن «هذا لا يمنع أن يكون أيضاً لدى تركيا شراكات قوية أخرى، مثل العلاقة مع دولة الإمارات، وأظن أنه سيكون هناك أيضاً شراكات قوية لتركيا مع دول المنطقة».

من جهته، قال الباحث في الشؤون التركية والعلاقات الدولية طه عودة أوغلو، لـ«العربي الجديد»، إن زيارة أردوغان الحالية تختلف عن سابقاتها التي قام بها خلال السنوات الماضية إلى قطر، لأنها تأتي في ظل مصالحات تشهدها المنطقة وخصوصاً البلدان العربية، معتبراً أن شريكان استراتيجيان واقتصاديان هامان، ولذلك سيكون هناك توازن وتوافق في كثير من العلاقات بين الطرفين في القراءات الإقليمية على أقل تقدير». وأضاف أن «هذا لا يمنع أن يكون أيضاً لدى تركيا شراكات قوية أخرى، مثل العلاقة مع دولة الإمارات، وأظن أنه سيكون هناك أيضاً شراكات قوية لتركيا مع دول المنطقة».

خلال لقاء سابق بين أمير قطر والرئيس التركي في الدوحة، أكتوبر 2020 (مراد كولا/الأناضول)

تبادل تجاري واقتصادي

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين قطر وتركيا تطورا خلال السنوات الأخيرة. وبحسب وكالة الأنباء القطرية «قنا» ارتفع حجم التبادل التجاري في السنوات العشر الأخيرة من 340 مليون دولار إلى 2,24 مليار دولار. وبلغ حجم الاستثمارات القطرية في تركيا 33,2 مليار دولار. وفي مايو/أيار 2020، ارتفعت قيمة اتفاقية تبادل العملات بين تركيا وقطر الى 15 مليار دولار. كما تعهدت الدوحة باستثمار 15 مليار دولار في الاسواق التركية.

إلى أن بلاده تتمتع بعلاقات استثنائية ومتميزة مع قطر. وأفاد بأنهم راجعوا خلال الاجتماع التحضيري على مستوى وزراء الخارجية، أمس، الوثائق المعدة للتوقيع بين البلدين، وتابعوا تنفيذ الاتفاقيات المبرمة سابقاً. وأكد تعزز التعاون بين تركيا وقطر في مجالات مثل الدفاع والاقتصاد والتعليم والثقافة والصحة، مشيراً إلى أن البلدين متفقان حول القضايا الإقليمية.

وتعليقاً على ذلك، قال عضو مجلس الشورى القطري أحمد المهندي، لـ«العربي الجديد»، إن العلاقة القطرية التركية تتميز بأنها علاقة شراكة وتعاون في مختلف المجالات، مشيراً إلى أن الاتفاقيات الجديدة التي سيجري توقيعها خلال زيارة أردوغان واجتماع اللجنة القطرية التركية الاستراتيجية العليا، ستنعكس إيجابياً على مصالح البلدين واقتصادهما، وتعزز أواصر العلاقات بين البلدين. ولفت إلى أن هناك تعاوناً كبيراً في قطاعات عديدة بين الشركات القطرية والتركية خصوصاً في المجالات التكنولوجية وفي صناعة الأدوية. وأشار المهندي إلى مواقف تركيا المساندة لدولة قطر وللقضايا العربية، قائلاً إن هذه العلاقة المتميزة تخدم رؤية قطر ومصالحها كما تخدم مصالح تركيا.

من جهته، وصف الكاتب والإعلامي القطري عيسى آل إسحاق، في تصريح لـ«العربي الجديد»، علاقات الدوحة وأنقرة بأنها وطيدة، قائلاً إن لتركيا مكانة خاصة عند الشعب القطري، الذي لا ينسى مساندتها لقطر خلال الأزمة الخليجية، والحصار الذي فرض على قطر، قبل المصالحة الخليجية، مضيفاً أن أحد أسباب العلاقة المتميزة بين البلدين تعود للقبول الشعبي الذي تحظى به أنقرة في الشارع القطري. ولا يرى آل إسحاق، أن التوجّه التركي لتعزيز العلاقة مع دول الخليج الأخرى سيؤثر على العلاقة المتميزة مع قطر، لاعتبارات كثيرة، منها توافق المواقف السياسية القطرية التركية في معظم الملفات والأزمات في المنطقة، إضافة إلى تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين في جميع المجالات.

يُذكر أن اللجنة الاستراتيجية المشتركة بين قطر وتركيا، تأسست عام 2014، وتجتمع على أعلى مستوى بشكل سنوي وبالتناوب بين عاصمتي البلدين، وهي آلية للتشاور حول العلاقات بين البلدين، وتعكس التزامهما بتعزيز علاقات التعاون والتنسيق. وعُقدت القمة الأولى للجنة في الدوحة في ديسمبر/كانون الأول 2015، لتجتمع مذ تأسيسها ست مرات، أسفرت عن إبرام 68 اتفاقية متنوعة (ستصبح 80 بعد توقيع الاتفاقات الـ12 الجديدة)، وأسهمت بتعزيز التبادل التجاري والشراكات على المستويات الاقتصادية والمالية والتجارية والتعليمية والزراعية والتكنولوجية والدفاعية، فضلا عن التسهيلات التي رافقت ذلك لمواطني الدولتين كتخفيف القيود على الاستثمارات والإعفاء المشترك من تأشيرات السفر.

والملف الأفغاني. وتعليقاً على وضع الاقتصاد التركي، قال الوزير القطري: «لدينا ثقة في الاقتصاد التركي وهو قائم على أسس متينة». وأضاف: «قطر لديها استثمارات ضخمة في تركيا وقد بدأت هذه الاستثمارات تؤتي نتائج إيجابية».

ولفت الوزير القطري إلى أن تزامن زيارتي أردوغان وولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الدوحة، «تصادف في الجدول الزمني»، وذلك بعدما ذكرت وسائل إعلام ومنها «رويترز»، أن مناقشات جرت لترتيب اجتماع بين أردوغان وبن سلمان في قطر، علماً أن الرئيس التركي من المقرر أن يغادر الدوحة قبل وصول ولي العهد السعودي يوم الأربعاء. من جهته، أشار جاووش أوغلو إلى أن العلاقات الثنائية بين تركيا وقطر شراكة استراتيجية وتشهد تطورا في كافة المجالات». وأشار إلى أن القمة بين الرئيس التركي وأمير قطر، ستتناول القضية الفلسطينية والتطورات في سورية وليبيا وأفغانستان، إضافة إلى العلاقات الثنائية.

شرق غرب

معارك طاحنة على أطراف مأرب

تصاعدت، أمس الإثنين، وتيرة القتال على الأطراف الشمالية الغربية لمحافظة مأرب، إثر هجوم عنيف للحوثيين على منابع النفط والغاز في حقول صافر، فيما قالت مصادر عسكرية حكومية إن قوات الجيش استطاعت إحباط الهجوم. وفيما كثف التحالف، بقيادة السعودية، عملياته الجوية في مأرب، وشن 47 غارة خلال 24 ساعة، توعدت جماعة «أنصار الله» (الحوثيين)، على لسان القيادي في مجلسها السياسي عبد الملك العجري، بالرد على التحالف.

(العربي الجديد)

اتهام 20 بالتخطيط لقتل رئيس مدغشقر

اتُّهم 20 شخصاً، بينهم فرنسيان، أمس الاثنين، بالتخطيط لقتل رئيس مدغشقر أندريه راجولينا، بالإضافة إلى جرائم أخرى. وكان تم توقيف هؤلاء الأشخاص، في يوليو/تموز وأغسطس/آب الماضيين، بتهمة التآمر الجنائي والمشاركة في تنظيم إجرامي والتمرد على الرئيس وحيازة أسلحة من دون ترخيص. وأنكروا جميعاً التهم الموجهة لهم.

(رويترز)

النظام السوري يشيد بزيارة وزير الخارجية الإماراتي لدمشق

اعتبر وزير خارجية النظام السوري فيصل المقداد، في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في طهران أمس الاثنين، أن زيارة وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد إلى دمشق، الشهر الماضي، كانت «خطوة شجاعة». وقال: «نتطلع إلى هذه الزيارات بنظرة متفائلة».

(رويترز)

متابعة

«النهضة» تدين محاولات إقصائها... وانقسامات جديدة

تحدث قياديون في حركة النهضة التونسية أمس الإثنين، عن محاولات عديدة للاستئصال الحركة من المشهد، وذلك على وقع تصدع جديد داخل الحركة

تونس ـ **بسمة بركات**

دانت حركة النهضة التونسية مجدداً، أمس الإثنين، ما وصفته بمحاولات استئصالها من المشهد التونسي، مؤكدة أنّ تونس ومنذ 25 يوليو/تموز الماضي، حادت عن المسار الصحيح وتعيش عزلة دولية وإقليمية، في إشارة إلى الإجراءات المتتالية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد منذ ذلك الحين. يأتي ذلك بينما لا تزال الحركة تشهد انقسامات داخلية، إذ علّق ما لا يقل عن 15 عضواً من الحركة، أمس الإثنين، عضويتهم بمجلس الشورى ولجان مؤتمر الحركة، وذلك على خلفية «فقدان هذه المؤسسة (مجلس الشورى) لوظيفتها الرقابية واستقلالية قرارها». ودعا الأعضاء في بيان داخلي أمس، إلى إعلان قياديي الصف الأول في الحركة، وهم راشد الغنّوشي وعلي العريّض ونور الدين البحيري، أنهم غير معنيين بالمؤتمر المقبل للحركة. وأكدوا على ضرورة تحمل هؤلاء المسؤولية، مشددين على أنه لم يعد للقيادة الحالية ما تضيفه بسبب ما اعتبروه فشلاً في إدارة الأوضاع الداخلية والخارجية من جهة، والدور الذي ادته في التأجيل المنهج لتاريخ المؤتمر. وقالوا إنّهم «انطلاقاً من خطورة الوضع الذي تمر به البلاد اليوم، والذي يهدد بنسف المسار الديمقراطي برمته وإجهاض مكاسب الثورة، وبالنظر إلى عمق الأزمة الداخلية المتزايدة والمستفحلة منذ انقلاب 25 يوليو، الذي أظهر النهضة للرأي العام كمسؤول رئيسي عن حصيلة السنوات العشر المنقضية من عمر الثورة وكرمز للمنظومة المنقلَب عليها والموصوفة بالفساد، وبسبب استعصاء الإصلاح الداخلي وفشل الجهود والمبادرات كافة التي قام بها الناصحون من قيادات الحركة، فرادى وجماعات، فإننا نعلن تعليق عضويتنا». يشار إلى أنّ الحركة شهدت في الفترة الماضية موجة من الاستقالات، بلغت أكثر من 131، حيث أعرب الأعضاء المستقيلون عن يأسهم من إصلاح الحركة.

في المقابل، واصلت الحركة أمس التنديد بـ«انقلاب سعيّد، وما وصفته بمحاولة تشويهها لإقصائها من المشهد. وفي السياق، اعتبر سامي الطريقي، المستشار السياسي الخاص لرئيس الحركة، خلال مؤتمر صحافي أمس، أنه توجد محاولة لإسقاط قوائم حركة النهضة في الانتخابات التشريعية لعام 2019، من خلال الضغط على القضاء.

بدوره، قال القيادي في الحركة، علي العريض، في المؤتمر الصحافي نفسه والذي عقد في مقر «النهضة» أنّ «الحركة احترمت نتائج صندوق الاقتراع واحترمت القانون وهي متمسكة به، ولكن بعض الأطراف للأسف متشبعون بالإقصاء والنكران، ويرون أن موقع الأطراف الأخرى هو السجون، وهذا يمثل خطورة على المسار الديمقراطي». ولفت العريض إلى أنّ «هناك محاولات للضغط على القضاء وتوجيهه، وهو أمر مرفوض». وحول مسألة عودة عمل البرلمان، قال العريض إن «الديمقراطية تقوم على وجود ثلاث سلطات مستقلة، ومن هنا لا بدّ من عودة البرلمان لكي تعود الشرعية ولا تتواصل الضبابية والعزلة» مشيراً إلى أنّه «قد تحصل انفلاتات إذا تواصل العجز؛ ولذلك فإما حل البرلمان والذهاب لانتخابات مبكرة أو عودة نشاطه».

وتحدث عن وجود «مشاورات متقدمة مع أحزاب عدة تؤمن وتدافع عن الديمقراطية وستكون هناك استماتة لعودة المسار الديمقراطي».

من جانبها، أكدت رئيسة المكتب القانوني لحركة النهضة، زينب براهمي في المؤتمر الصحافي، أنّ الحركة لم تتحصّل على أي تمويل أجنبي خلال انتخابات 2019، معتبرة أنه توجد محاولة لتلبيس وقائع لها في قضية التمويل الأجنبي الواردة في تقرير محكمة المحاسبات. ورأت أنّ هناك «محاولات لإقصاء حركة النهضة».

العريض: هناك محاولات للضغط على القضاء وتوجيهه (فتحي بلعيد/فرانس برس)

خاص

القاهرة وأنقرة: مرونة متبادلة حول الملفات العالقة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مصرية خاصة إن الاتصالات الجارية بين مصر وتركيا عبر قنوات استخبارية شهدت أخيراً تطورات إيجابية «ذات أهمية كبيرة»، بحسب تعبير أحد المصادر. وأوضحت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن الملفات التي وصفها رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي بالعالقة، والتي تؤخر التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات مع أنقرة، شهدت حلحلة بدرجة جيدة خلال محادثات جرت أخيراً بين مسؤولين أمنيين في البلدين، عبر لقاءين منفصلين. وكان مدبولي، قد قال في سبتمبر/أيلول الماضي، إن «إحدى القضايا الرئيسية لمصر هي تدخّل تركيا في ليبيا، ونود أن يحدد الليبيون مستقبلهم، ولا ينبغي أن تتدخّل دول أخرى في ليبيا».

وأشارت المصادر إلى أن التطور الأهم في المحادثات بين القاهرة وأنقرة جاء في أعقاب تطور العلاقات بين تركيا والإمارات أخيراً، مضيفة «يمكن القول إن التطور الكبير في العلاقات بين أبوظبي وأنقرة كان بمثابة محفز للمباحثات المصرية التركية». وأوضح مصدر مطلع على المشاورات بين مصر وتركيا، أن الفترة الماضية شهدت تقارباً في بعض وجهات النظر التي كانت سبباً في تراجع فرص التهدئة بين البلدين في أعقاب جلسة المباحثات الاستكشافية الثانية التي استقبلتها أنقرة على مستوى نائبي وزيري الخارجية في البلدين، متابعاً أن «ملف ليبيا والذي يعد العقبة الأكبر في طريق مباحثات البلدين، شهد تقارباً في وجهات النظر الخاصة بشأن التواجد العسكري التركي في الغرب الليبي». وقال المصدر إن «الضغط الاقتصادي على البلدين ربما يكون لعب دوراً في تقريب وجهات النظر الذي حدث، خصوصاً أن كلا الطرفين يسعى في تحريك المشهد الليبي نحو الاستقرار للاستفادة من العقود الاقتصادية التي ستعود على حكومتي البلدين، أي مصر وتركيا». وأكد المصدر أن «تركيا كذلك أبدت تجاوباً مع ملف آخر كانت تطرحه القاهرة على طاولة مفاوضات البلدين، خلال الجلستين الاستكشافيتين في القاهرة وأنقرة».

مصدر آخر قال إن «كلا الطرفين أبدى موقفاً أقل تشدداً عن ذي قبل، بعدما تأكدا أن كليهما سيكون خاسراً من استمرار الوضع الليبي كما هو»، مضيفاً أن «الجانب التركي أكد أنه سيُخرج كافة المقاتلين السوريين الذين جلبهم إلى ليبيا لدعم قوات غرب ليبيا في وقت سابق، شرط أن يكون في إطار معادلة دولية تقضي بخروج كافة المقاتلين الأجانب». وكشف أنه «في المحادثات السابقة كان الجانب التركي متمسكاً بتواجد العسكريين النظاميين التابعين له مع عدد لم يحدده من المقاتلين السوريين بدعوى كونهم عناصر معاونة، وهو ما كانت ترفضه مصر بشكل قاطع».

وبحسب المصدر، فإن «المرونة المصرية ظهرت في القبول بتواجد عناصر عسكرية نظامية تركية تكون مهمتها الإشراف على التدريب فقط، وفق مدة زمنية محددة».

وكشف المصدر أن الملف الآخر الذي أبدت فيه أنقرة تجاوباً مع القاهرة هو ملف المعارضين المصريين المتواجدين على أراضيها، مشيراً إلى أن ذلك الملف سيشهد تحركاً جديداً من جانب أنقرة خلال الفترة القريبة المقبلة، مستبعداً في الوقت ذاته أن يشمل ذلك التحرك تسليم مطلوبين للقاهرة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

وأضاف المصدر أن «مرونة الطرفين سببها بالطبع ضغوط مختلفة الأشكال على كليهما»، مرجحاً أن يكون التحرك المصري الأخير بترسيخ التحالف المصري القبرصي اليوناني عبر اتفاقيات للربط الكهربائي وخطوط لنقل الغاز بين بلدان التحالف دفع تركيا لتحريك المفاوضات التي أصابها عطل عقب الجلسة الاستكشافية الثانية». وتابع أنه «في المقابل، تحتاج مصر إلى دعم سريع لاقتصادها في ظل حجم الإنفاق العام وتنفيذ العديد من المشاريع التي تمثل عبئاً كبيراً على خزينة الدولة».

الحدث

فيما تواصلت في ليبيا، حتى أمس الإثنين، محاولات الإقصاء بين مرشحي الرئاسة من بوابة الطعون واستئنافها، عاد مجلس النواب إلى أداء دور معرقل، عنوانه هذه المرة التصويب على مفوضية الانتخابات، من دون استبعاد نسف الاستحقاق برمته

ألغام انتخابات ليبيا

«مساءلة» في مجلس النواب تهدد الاستحقاق

طرابلس ـ **العربي الجديد**

انخفضت أمس، الإثنين، إمكانية إجراء الانتخابات الرئاسية في ليبيا في موعدها المقرر في 24 ديسمبر/ كانون الأول الحالي إلى حدودها الدنيا، مع ارتفاع حدّة التوتر والتنافس السياسي في البلاد، والذي أقحم فيه القضاء من بوابة معارك الطعون واستئنافها بين المرشحين المتنافسين وضدهم. وفي ظلّ مسار انتخابي اتسم منذ البداية بالهشاشة القانونية، ازداد المشهد العام سوءاً، مع «حرب المحاكم والطعون»، وغموضاً أكثر، أمس، مع دعوة رئاسة مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق أعضاءه إلى حضور جلسة رسمية، اليوم الثلاثاء، لمناقشة آخر تطورات العملية الانتخابية، بحسب بيان رسمي. وتأتي عودة المجلس إلى المشهد فيما رئيسه عقيلة صالح مرشح للرئاسة، وفيما المجلس يعمل من شرقي ليبيا، الخاضع لنفوذ اللواء المتقاعد خليفة حفتر، تتذر بلغم جديد يقف في طريق الانتخابات وعرقلة ما يجري تحضيراً لها، وتهدد بالإطاحة برئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح، بعدما طالب 72 نائباً، في بيان جرى تداوله السبت الماضي، المفوضية بعدم الإعلان عن القائمة النهائية للمرشحين للرئاسة، وهو أمر مرتقب غداً الأربعاء (انتهاء مهلة الـ12 يوماً للطعون واستئنافها)، إلا بعد مساءلة رئيسها. ولم تتضمن الدعوة إلى جلسة اليوم توضيحاً بشأن المساءلة، علماً أن السايح نفى، أول من أمس، تلقيه أي دعوة رسمية لحضور جلسة مساءلة. وفي تصريح آخر، أمس، أكد توجهه إلى طبرق لبحث مستجدات العملية الانتخابية، كما قال إنه سيلتقي صالح في منطقة القبّة «بصفته الشخصية» (وليس كمرشح للرئاسة)، بحسب مصادر في المفوضية تحدثت لوسائل إعلام ليبية.

الهمّ السايح في السابق بالانحياز إلى شرقي ليبيا (Getty)

ويدافع السايح عن حيادية المفوضية، في وقت سعى فيه «النواب» إلى تفصيل قانون انتخابي على قياس أفراد بعينهم. ويتهم النواب المطالبون بمساءلة السايح المفوضية والهيئات القضائية بـ«عدم التقيد بالقانون الانتخابي والالتفاف عليه»، والسكوت على شبهات تزوير وشراء أصوات والتأثير على القضاء ترهيباً وترغيباً»، مؤكدين أنهم لن يقبلوا «الرضوخ لضغوط خارجية مشبوهة، أو يكونوا شهود زور على حفل تزوير وشراء أصوات وامتهان للمؤسسة القضائية».

ودعت رئاسة البرلمان الليبي، أمس، النواب إلى حضور جلسة رسمية، اليوم، في مقر المجلس في طبرق، لـ«مناقشة آخر تطورات العملية الانتخابية». ولم يوضح بيان الدعوة ما إذا كانت الجلسة استجابة لدعوة نواب لمساءلة «رئيس المفوضية العليا للانتخابات والقضائية»، المشرفة على العملية الأمنية والقضائية»، فيما أكد مصدر برلماني، أمس، وصول السايح إلى بنغازي. وقال رئيس مجلس النواب المكلف فوزي النويري، لـ«العربي الجديد»، أمس، إن هيئة رئاسة المجلس لم تحدد موعداً حتى الآن للجلسة التي دعا إليها عدد من النواب لمساءلة السايح، لكنه لفت إلى أن الهيئة لا تزال تناقش الدعوة، ومن المرجح الاستجابة لها. من جهتها، أفادت مصادر لـ«العربي الجديد» بقبول رئيس المفوضية حضور الجلسة، شرط أن تعقد بشكل مغلق، أو المشاركة في جلسة علنية، لكن تحت عنوان مناقشة مسار العملية الانتخابية وليس المساءلة.

وتعليقاً على دعوة المساءلة، دافع النائب محمد سعيد، وهو أحد الموقعين على بيان النواب الـ72، عن حقهم في متابعة سير العملية الانتخابية ومحاسبة المفوضية ورئيسها على الخروقات التي حدثت أثناء عملها. وأوضح سعيد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الخروقات تمثلت في عدم تقيد المفوضية بالقوانين الانتخابية الصادرة عن مجلس النواب، ومنها إعلانها عن قبول أوراق مرشحين للانتخابات تخالف أوضاعهم شروط الترشح من جانب، ومن جانب آخر قبول المحاكم طعوناً واستئنافات من قبل مرشحين لا يتوفرون على الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخابات الرئاسية. وقال سعيد إن المفوضية باتت محل شك، فقد «أصدرت العديد من البيانات والقرارات ثم تراجعت عنها بحجج واهية، كاختراق صفحتها»، متحدثاً عن شكوك أيضاً حول عدد الناخبين.

ورجّح الناشط السياسي الليبي صالح المريمي أن يكون تدخل مجلس النواب مجدداً في العملية الانتخابية بداية لسيناريو تأجيلها، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن مجلس النواب «عوّل بشكل كبير على علاقته برئيس المفوضية الذي كان حتى وقت قريب محل اتهامات من أطراف أخرى بانحيازه للمجلس بسبب قبوله للقوانين الانتخابية غير المتوافق عليها، لكن مسار الترشح لم يأت كما تشتهي سفن حفتر وصالح، ولذا عادا للتشويش والعرقلة».

وأكد أن فقدان الرجلين لكتل انتخابية ذات كثافة سكانية عالية في الغرب والجنوب، هو الداعي الحقيقي للعرقلة الجديدة، فيما اعتبر الأكاديمي الليبي وأستاذ العلوم السياسية خليفة الحداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن وراء الخطوة أيضاً «الخلافات الدولية والإقليمية حول المرشحين وضغطهم على مسار الانتخابات».

وتبدو رسالة مجلس النواب موجهة خصوصاً إلى ترشح رئيس الحكومة الانتقالية عبد الحميد الدبيبة، فيما بيان النواب الـ72 صدر قبل إبطال محكمة استئناف طرابلس، أمس، لحكم استبعاد حفتر من السباق، والذي كان قد صدر الثلاثاء الماضي عن محكمة الزاوية، غرب ليبيا، بناء على طعون عدد من الناخبين ضدّه، والقضاء بإعادته للمنافسة. وقال قاسم القمودي، القاضي في مجمع محاكم مدينة الزاوية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن محكمة طرابلس عقدت جلستها، أمس، دون إعلام المحامين وممثلي محكمة الزاوية، مضيفاً أن قضاة الاستئناف لم ينظروا في الوثائق والدلائل التي اعتمدت عليها محكمة الزاوية لاستبعاد حفتر من السباق الانتخابي، بل اعتمدت في حكمها على عدم اختصاص محكمة الزاوية في النظر في طلبات الطعون ضد المرشحين، ومخالفة الطاعنين للائحة الطعون الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء، والتي قررت تقديم الطعون في الدوائر القضائية الواقعة في نطاق المركز الانتخابي الذي قدّم منه المرشح أوراقه للترشح للانتخابات، في إشارة إلى محكمة بنغازي، على اعتبار أن حفتر كان قد تقدم بأوراقه للإدارة الانتخابية في بنغازي. يذكر أن محكمة استئناف سبها كانت قد حكمت أول من أمس، من جهتها، بشكل نهائي، بعودة سيف الإسلام القذافي إلى السباق الرئاسي، ورفض استئناف مفوضية الانتخابات على طعنه.

> أبطلت محكمة استئناف طرابلس حكم استبعاد حفتر من السباق
>
> طالب 72 نائباً بمساءلة رئيس مفوضية الانتخابات الليبية

المرشحون للنيابة

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا، أمس الإثنين، عن وصول عدد المرشحين للانتخابات النيابية في كل الدوائر الانتخابية الى 4326 مرشحا ومرشحة، حتى اول من امس. وصف المقرر غلف باب الترشح للانتخابات النيابية اليوم الثلاثاء، بعدما فتح في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

تقرير

يؤكد التازم الجديد في العلاقة بين النظام السوري و«الإدارة الذاتية» الكردية انسداد الآفاق أمام تفاهمات سياسية بين النظام و«قوات سورية الديمقراطية»، وذلك على الرغم من الضغط الروسي

دمشق و«الإدارة الذاتية»

انسداد الأفق أمام تفاهم سياسي في سورية

امين العاصي

تأزمت العلاقة مجدداً بين النظام السوري و«الإدارة الذاتية» الكردية، مع فرض قوى الأمن الداخلي (الأسايش)، التابعة إلى «الإدارة»، في شمال شرقي سورية، حصاراً على مربعين أمنيين للنظام في محافظة الحسكة.

وأوضحت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أن حصار «الأسايش» للمربعين الأمنيين في مدينتي الحسكة والقامشلي، الجمعة الماضي، جاء إثر اعتقال النظام، الأسبوع الماضي، أربعة من كوادر «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) يتلقون العلاج في أحد مستشفيات دمشق. وترسل «قسد»، التي تسيطر على منطقة شرق الفرات، إلى مستشفيات دمشق كوادرها، المصابين والمرضى، للعلاج ضمن اتفاق غير معلن مع النظام السوري.

وبيّنت المصادر أن «الأسايش» اعتقلت، السبت الماضي، عزو الصيد وهو أحد وجهاء قبيلة شمّر المعروفين بموالاتهم للنظام، أثناء توجهه لمطار القامشلي للسفر إلى دمشق. وأوضحت أن الاعتقال جاء للضغط على النظام لإطلاق سراح كوادر «قسد» المعتقلين، إلا أن «الأسايش» اضطرت للإفراج عن الصيد لتفادي الصدام مع قبيلته، ذات الوزن الكبير في ريف محافظة الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سورية.

وقال آزاد حسو، وهو باحث سياسي مقرب من «الإدارة الذاتية»، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «النظام السوري يختلق المشاكل للضغط على الإدارة الذاتية». وبيّن حسو أن النظام «طلب إدارة مناطق تحت سيطرة قسد، مثل مدينة منبج، وفشل في ذلك». وأوضح أن «التدخل التركي في شمال شرقي سورية بات مستبعداً، فحاول النظام الضغط للتنازل عن مسألة الدفاع الذاتي وقضايا تتعلق بالإدارة الذاتية». وأكد أن «الإدارة الذاتية» رفضت كل ضغوط النظام، موضحاً أن حصولها على بذور زراعية من الولايات المتحدة أثار حفيظة النظام. واعتبر أن هناك أبواباً أخرى غير دمشق وموسكو.

وتفرض «قسد»، التي تتبع لها قوات «الأسايش»، سيطرة شبه كاملة على محافظة الحسكة، باستثناء مربعين أمنيين في مدينتي القامشلي والحسكة، وبعض القرى القريبة من المدينتين، إضافة إلى «الفوج العسكري 123» (فوج كوكب) قرب الحسكة، و«الفوج العسكري 154» (فوج طرطب) قرب مدينة القامشلي، ومطار القامشلي الذي تحول إلى قاعدة عسكرية روسية منذ أواخر العام 2019. وهذه ليست المرة الأولى التي تفرض فيها قوات «الأسايش» الحصار على المربعين الأمنيين في الحسكة. وكانت تفجرت أزمة كبيرة مطلع العام الحالي، عقب قيام قوات النظام بالتضييق على مناطق تحت سيطرة «قسد»، أغلب سكانها من السوريين الأكراد، في مدينة حلب، أبرزها حي الشيخ مقصود، ومنطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، والتي تضم آلاف النازحين الأكراد من منطقة عفرين في شمال غربي حلب. وقد تدخل الجانب الروسي، في ذلك الوقت، لإنهاء التوتر بين الجانبين، والذي كاد أن يتحول إلى صدام عسكري في شرق الفرات وغربه. ولا شك أن التأزم الجديد في العلاقة بين النظام و«قسد»، التي تشكل الوحدات الكردية ثقلها الرئيسي، يؤكد انسداد الآفاق أمام تفاهمات سياسية، يمكن أن تفضي إلى تسوية للجانبين في الشمال الشرقي من سورية، وتدفع موسكو، منذ أكثر من شهرين، باتجاه حوار يرقى إلى مستوى المفاوضات بين «الإدارة الذاتية» والنظام السوري، لتجنيب منطقة شرق نهر الفرات تدخلاً تركياً ثانياً، ولضمان عودة النظام إلى هذه المنطقة الغنية بالثروات، لتحريك عجلة اقتصاده المتوقفة.

> آزاد حسو: النظام يختلق المشاكل للضغط على الإدارة الذاتية
>
> فريد سعدون: عدم التفاهم يؤدي إلى توتر أمني بين الطرفين

ومرت العلاقة بين النظام و«الاتحاد الديمقراطي» الكردي، أبرز أحزاب «الإدارة الذاتية» والمتحكم بـ«قسد» من خلال ذراعه العسكرية «وحدات حماية الشعب»، بمنعرجات متعددة. وكان النظام سلّم الشمال الشرقي من سورية، ومنطقة عفرين شمال غربي حلب، لهذه الوحدات في اتفاق غير معلن، لتطويق الحراك الثوري في الشارع السوري الكردي. ومع ظهور «داعش» اتخذ التحالف الدولي «الوحدات الكردية» ذراعاً برية لمحاربة التنظيم، وصولاً إلى العام 2015، حيث تأسست «قسد»، من عدة فصائل كردية وعربية وتركمانية وآشورية، والتي سيطرت خلال سنوات على أكثر من ربع مساحة سورية.

وتعتمد «قوات سورية الديمقراطية» على دعم أميركي كبير، مكّنها من رفع سقف مطالبها في جلسات حوار عقدت مع النظام، انتهت إلى الفشل. وتطالب هذه القوات باستمرار وجودها في المنطقة، كجزء من قوات النظام، مع اعتراف الأخير بـ«الإدارة الذاتية» والوضع الموجود الآن في شرق الفرات وبعض المناطق غربه، أبرزها منبج. لكن المعطيات السياسية تؤكد أن موقف النظام من هذه المطالب لم يلن بعد، حيث يتمسك برفضها، ويريد استرجاع المناطق الخاضعة إلى «قسد» من دون شروط، ما خلا «حقوقا ثقافية» محدودة للأكراد السوريين. ويبدو أن النظام يعوّل على الوعيد التركي بـ«تأديب قسد» في شمال سورية، للوصول إلى اتفاق يرضيه مع هذه القوات التي تعتبرها انقرة نسخة سورية من «حزب العمال الكردستاني».

وأعرب المحلل السياسي فريد سعدون عن اعتقاده، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التوتر الجديد بين «الإدارة الذاتية» والنظام «يؤكد أن المباحثات التي أجريت مؤخراً بين مجلس سورية الديمقراطية (الواجهة السياسية لقسد) وبين الجانب الروسي لم تفض إلى نتائج». وقال: مساعي موسكو للتوصل لاتفاق بين الحكومة السورية و«الإدارة الذاتية» لن تثمر، كون المطالب المطروحة للنقاش شبه مستحيلة بالنسبة إلى الطرفين، ومن ثم فإن هذه المساعي تحتاج إلى جهد حثيث (للتوصل إلى اتفاق).

وأشار سعدون إلى أن عدم التفاهم «يخلق إشكاليات على الأرض، ويؤدي إلى توتر أمني واعتقالات متبادلة». وأضاف: الطريق الأسلم للمحافظة على استقرار المنطقة هو التوصل إلى اتفاق، فمن دون ذلك سنكون أمام سيناريوهات غير مرضية وغير مناسبة. التوتر يخلق فرصة لقوى أجنبية للتدخل وفرض أجنداتها. التوتر الحالي حقيقي، ويجب تلافيه.

وكانت انقرة لوّحت، خلال الشهر الماضي، بتدخل عسكري في شمال سورية، عقب مقتل وإصابة عدد من جنودها في ريف حلب الشمالي بهجمات من مناطق تحت سيطرة «قسد»، إلا أنها تراجعت بسبب، كما يبدو، رفض روسي وأميركي لتغيير خريطة السيطرة الحالية. وحاولت موسكو استغلال «الخوف الكردي» من الأتراك للحصول على مكاسب للنظام في شرق الفرات، من قبيل استرجاع مدن، أو خلق مربعات أمنية داخلها.

حاصرت «الأسايش» سابقاً مقرات النظام في الحسكة (دليك سليمان/فرانس برس)

متابعة

شهيد في الضفة... وبينت يسرّع خططه الاستيطانية

سقط فلسطيني شهيداً، أمس الاثنين، بنيران حرّاس معبر جبارة الإسرائيلي، جنوبي طولكرم، فيما تسرع حكومة الاحتلال خططها الاستيطانية

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

بعد أقل من يومين على استشهاد الشاب الفلسطيني محمد سليمة (من بلدة سلفيت) بنيران شرطة الاحتلال التي أعدمته بارد يوم السبت الماضي في منطقة باب العمود في القدس، بزعم تنفيذه عملية طعن، سقط ألفتى محمد نضال يونس (16 عاماً)، شهيداً، فجر أمس الإثنين، بنيران عناصر الحراسة الإسرائيليين عند معبر جبارة، جنوبي مدينة طولكرم شمال غرب الضفة الغربية، بزعم تنفيذه عملية دهس أسفرت عن إصابة اثنين من عناصر الحراسة. ورفع الاحتلال الإسرائيلي إثر العملية واستشهاد يونس، وهو من أبناء مدينة نابلس شمالي الضفة، حالة التأهب والاستنفار عند حواجزه العسكرية ومعابره مع الضفة المحتلة، بإبعاز من وزير الأمن بني غانتس، وسط تحذيرات من ارتفاع عدد الأعمال الفدائية ضد جنود الاحتلال وشرطته ومستوطنيه.

واعترف رئيس سلطة المعابر في وزارة الأمن الإسرائيلية، إيرز تسيدون، لموقع «يديعوت أحرونوت»، بأنه لم تتوفر للأجهزة الإسرائيلية أي تحذيرات وإنذارات مسبقة بشأن عملية الدهس. لافتاً إلى أن «نقطة الانطلاق عندنا، هي أنه كلّما تم تنفيذ عملية بنجاح، من وجهة نظر الطرف الآخر، فإن ذلك يشجع على تنفيذ عمليات إضافية». وقال رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ونائب رئيس الموساد السابق، رام بن براك: «إننا نشهد موجة من العمليات الفردية التي يمكن التغلب عليها».

في غضون ذلك، تواصل حكومة نفتالي بينت التسريع من خططها الاستيطانية لاسيما في القدس المحتلة. وكشفت صحيفة «هآرتس»، أمس، عن مخطط جديد لإقامة حي استيطاني جنوبي القدس المحتلة، متاخم لحدود بلدة بيت صفافا، قرب حي الظهراء، على مساحة تصل إلى 38 دونماً. وقالت الصحيفة إن الحي الاستيطاني الجديد سيقام كلّه على أراض وراء الخط الأخضر، تم احتلالها خلال حرب 1967. وأشارت الصحيفة إلى أن بلدية الاحتلال في القدس و«القيّم على أملاك الغائبين» في وزارة العدل التابعة لحكومة الاحتلال، يدفعان نحو إقرار المخطط الجديد، غداً الأربعاء، من خلال ما يسمى بـ«لجنة التخطيط والبناء» التابعة لبلدية الاحتلال في القدس. ووفقاً لـ«هآرتس»، سيتم بناء 473 وحدة استيطانية جديدة، تتم بدفع من «القيم (حارس) على أملاك الغائبين» عبر استغلال تعديلات في القانون (قانون أملاك الغائبين) تتيح تسجيل الأراضي في القدس المحتلة، وتحديداً الشطر الشرقي المحتل عام 67 في سجل الطابو، لكن المستفيد الحقيقي على أرض الواقع، هم المستوطنون، سواء في بيت صفافا أم في أنحاء أخرى من القدس يدعي الاحتلال أنه فيها قطع أراض كانت مملوكة من يهود قبل النكبة، ولا سيما في حي الشيخ جراح، حيث يجري تسهيل تسجيل هذه الأراضي في سجل الطابو من قبل الجمعيات الاستيطانية.

> مخطط لإقامة حي استيطاني متاخم لبلدة بيت صفافا

وأكد الباحث في شؤون الاستيطان خليل تفكجي أن الهدف من المخطط «هو إزالة ما يسمى الخط الأخضر»، إضافة إلى تعزيز وتكثيف الوجود الاستيطاني في هذه المنطقة في إطار ما يعرف بحدود القدس الكبرى، مطبقاً بذلك نظريته الأمنية الاستراتيجية وعزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها من خلال هذه الفسيفساء الجغرافية. وجاء الإعلان عن المخطط الجديد، بموازاة مصادقة لجنة التخطيط والبناء في القدس المحتلة، على مخطط إقامة حي استيطاني قرب مطار قلنديةً شمالي القدس، كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين طالب رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت بالامتناع عن بنائه. وكان موقع «والاه» الإسرائيلي أشار أول من أمس الأحد، إلى أن السفير الأميركي الجديد لدى تل أبيب، توماس نايدس، قدّم أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، أول من أمس، بدلاً من يوم أمس أسوة بباقي السفراء الجدد لكل من الاتحاد الأوروبي وسويسرا وإيطاليا وروندا، وذلك لتفادي تقديم أوراق اعتماده مع مداولات لجنة التخطيط والبناء في القدس المحتلة بشأن مخطط البؤرة الاستيطانية قرب مطار قلنديا.

تقرير

ميانمار: افتتاح مسلسل أحكام سجن سو تشي

قضت محكمة في ميانمار أمس الاثنين، بسجن الزعيمة المدنية المحتجزة اونغ سان سو تشي والرئيس السابق، وين مينت، اربع سنوات، قبل تخفيض المدة لسنتين

شرعت المجموعة العسكرية الحاكمة في ميانمار، أمس الإثنين، رسمياً في ما يمكن وصفه بمحاولة إنهاء المسيرة السياسية للزعيمة المدنية المخلوعة، أونغ سان سو تشي، بعدما أصدرت محكمة في البلاد أول حكمين رسميين بحقها، وقضت بسجنها أربع سنوات قبل تخفيضه إلى سنتين، في قرار هو الأول ضمن سلسلة إدانات محتملة قد يتم بموجبها سجن الزعيمة الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعقود. وتشير هذه الخطوة، التي سارعت جهات دولية عدة لإدانتها، مجدداً إلى فشل الضغط الدولي على العسكر لإعادة الحكم الديمقراطي في ميانمار، والذي أنهي بموجب انقلاب على الحكم المدني في 1 فبراير/شباط الماضي، تلته تظاهرات ومواجهات دامية. لا بل إن الجيش يواصل تعزيز قبضته على السلطة، غير آبه بأي تهديدات أو عقوبات كانت فرضت بالفعل من قبل القوى الغربية، وليست الخطوة الأخيرة بحق سو تشي، إلا دليلاً على تمسكه بالمسار الذي انتهجه منذ الانقلاب. وأصدرت محكمة في ميانمار، أمس الإثنين، حكماً بالسجن أربع سنوات بحق أونغ سان سو تشي. وأوضح المتحدث باسم المجموعة العسكرية، زاو مين تون، لوكالة «فرانس برس» أمس، إنه حُكم على سو تشي بالسجن لعامين بعد إدانتها بالتحريض على الجيش وعامين آخرين لخرقها قانون الكوارث الطبيعية المرتبطة بفيروس كورونا.

كما صدر حكم بسجن الرئيس السابق، وين مينت، أربع سنوات بالتهم ذاتها، وفق المصدر، الذي أوضح أنهما لن ينقلا إلى السجن فوراً. وأكد أنهما «سيواجهان اتهامات أخرى» في العاصمة نايبيدو، حيث يتواجدان حالياً، من دون تقديم مزيد من التفاصيل. وفي وقت لاحق أعلن قائد المجموعة العسكرية الحاكمة مين أونغ هلاينغ تخفيض الحكم عليهما من أربع سنوات إلى سنتين، بحسب ما أفاد التلفزيون الحكومي.

وحظرت السلطات على الصحافيين حضور إجراءات المحكمة الخاصة في العاصمة، فيما مُنع أخيراً أيضاً محامو سو تشي من التحدث إلى وسائل الإعلام، بينما لم تشر وسائل الإعلام التابعة للمجلس العسكري إلى سير المحاكمة. وصدرت في الأسابيع الأخيرة إدانات قاسية بحق أعضاء آخرين بارزين في حزب «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» الذي تتزعمه سو تشي.

واعتُقلت سو تشي (76 عاماً) منذ أطاح الجنرالات بحكومتها في الأول من فبراير الماضي، لتنتهي بذلك تجربة ميانمار الديمقراطية القصيرة ووجّهت إليها المجموعة العسكرية مذاك سلسلة اتهامات تشمل انتهاك قانون الأسرار الرسمية والاتصالات والفساد وتزوير الانتخابات، وكذلك انتهاك قواعد مكافحة كورونا، وقد تسجن لعقود في حال إدانتها بجميع هذه التهم.

وسارعت جهات عدة لإدانة الأحكام الأخيرة الصادرة بحق سو تشي. واعتبرت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، أمس، أن الحكم على سو تشي «في محاكمة ملفقة مع إجراءات سرية أمام محكمة يسيطر عليها الجيش، مدفوع سياسياً»، مشيرة إلى أن هذه الإدانة لا تقتصر على حرمان سو تشي من الحرية لكنها «تغلق أيضاً باب الحوار السياسي».

> دانت الأمم المتحدة وبريطانيا و«العفو الدولية» الحكم

من جهتها، قالت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، أمس، إن الحكم يمثل «محاولة مروعة أخرى من النظام العسكري في ميانمار، لإسكات المعارضة وقمع الحرية والديمقراطية»، داعية إلى إطلاق سراح «السجناء السياسيين والانخراط في حوار يسمح بإعادة الديمقراطية». بدورها، دانت منظمة العفو الدولية الحكم، وقال نائب المدير الإقليمي للحملات في المنظمة، مينغ يو هاه، إن «الأحكام القاسية بحق أونغ سان سو تشي إثر هذه التهم الزائفة، تعد آخر مثال على عزم الجيش القضاء على المعارضة بأكملها وخنق الحريات في ميانمار». وأضاف أن «قرار المحكمة الهزلية والفاسدة جزء من نمط مدمر لعقوبات تعسفية أدت إلى مقتل أكثر من 1300 شخص وتوقيف الآلاف منذ الانقلاب العسكري في فبراير». كما رأى المستشار الرفيع في شؤون ميانمار لدى مجموعة الأزمات الدولية، ريتشارد هورسي، في حديث لـ«فرانس برس»، أن الأحكام تندرج في إطار «الثأر واستعراض الجيش لقوته». وأضاف: «لكن المفاجأة ستكون في إرسالها إلى السجن. على الأرجح، ستقضي هذه العقوبة وأي عقوبات لاحقة في منزلها أو في نزل تابع للنظام». ودافع الجيش، الذي هيمن على الحياة في ميانمار على مدى عقود، عن الانقلاب، مشيراً إلى عمليات تزوير تخللت انتخابات العام الماضي والتي فاز فيها حزب سو تشي بأغلبية. وتعيش ميانمار حالة من الاضطرابات منذ أن تسبب الانقلاب في اندلاع احتجاجات دموية وواسعة النطاق وأثار مخاوف دولية بشأن توقف مسار الإصلاحات السياسية الناشئة بعد عقود من الحكم العسكري.

خلال تظاهرة مناهضة للانقلاب في مدينة رانغون (هكتون لات/Getty)

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

القسّام: شهيد بانهيار «نفق» في غزة

أعلنت «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، في بيان أمس الإثنين، استشهاد أحد عناصرها من شرق مدينة غزة خلال «الإعداد والتجهيز». وذكرت أنّ هاني سامي صلاح، من حيّ التفاح شرق مدينة غزة، استشهد إثر انهيار نفق للمقاومة.

(العربي الجديد)

6 دول تطالب أثيوبيا بوقف الاعتقالات

عبّرت ست دول، بقيادة الولايات المتحدة، أمس الإثنين، عن «قلقها البالغ» بشأن تقارير عن احتجاز إثيوبيا أعداداً كبيرة من المواطنين، على أساس أصولهم العرقية. وحثت على وقف هذه الاعتقالات فوراً. وقال بيان مشترك، للولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا والدنمارك وهولندا، إن «هناك أفراداً يعتقلون ويحتجزون من دون توجيه اتهامات أو المثول أمام المحكمة. وتشير تقارير إلى أنهم محتجزون في ظروف غير إنسانية. ومن المحتمل أن تشكل العديد من هذه التصرفات انتهاكات للقانون الدولي، ويجب أن تتوقف على الفور».

(رويترز)

بوتين: الهند قوة كبرى

أشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة)، أمس الإثنين، بالهند بوصفها «قوة كبرى»، وذلك لدى وصوله إلى نيودلهي، في زيارة تهدف إلى تعزيز العلاقات العسكرية والتعاون في مجال الطاقة مع حليف تقليدي تتقرب منه واشنطن. وقال بوتين، إلى جانب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي: «تعتبر الهند قوة كبرى، دولة صديقة، وصديقا موثوقا». ولطالما كانت روسيا مزوّداً رئيسياً للأسلحة إلى الهند، التي تتطلع لتحديث قواتها المسلحة. ومن أهم العقود بين الطرفين عقد لمنظومة «أس 400»، وقع في العام 2018.

(فرانس برس)

الجزائر: اتهام رئيسة حزب بالتحريض على الكراهية

استدعى القضاء الجزائري، أمس الإثنين، رئيسة حزب «العدل والبيان» نعيمة صالحي، لتمثل أمام محكمة الشراقة في الضاحية الغربية للعاصمة الجزائرية، اليوم الثلاثاء، للتحقيق معها في تهم «التحريض على الكراهية»، على خلفية خطابات لها على مواقع التواصل الاجتماعي، حثت فيها الجزائريين على عدم التعامل التجاري مع السكان الأمازيغ، ورفض تدريس التلاميذ اللغة الأمازيغية.

(العربي الجديد)

قتلى في مواجهة بين «طالبان» ومسلحين

قُتل ثلاثة أشخاص على الأقل، وأصيب اثنان بجروح، جراء مواجهة مسلّحة بين قوات حركة «طالبان» ومسلحين مجهولين في مدينة محمود راقي عاصمة ولاية كابيسا المجاورة للعاصمة الأفغانية كابول. وقال رئيس إدارة الثقافة والإعلام المحلية في ولاية كابيسا المولوي كريم الله وثيق، في بيان، إن المواجهة وقعت بين مسلحين مجهولين وبين قوات «طالبان»، ما أدى إلى مقتل اثنين من المسلحين وعنصر من «طالبان»، وإصابة اثنين من المواطنين.

(العربي الجديد)

مشروع قاعدة في غينيا الاستوائية يُقلق أميركا

الصين تنقل الصراع إلى الأطلسي

بعد تقارير عن محاولة التمدد في المحيط الهندي والقطب الشمالي وسواحل الشرق الأوسط، جاء دور المحيط الأطلسي ليدق ناقوس الخطر لأميركا من الصين، التي تسعى على ما يبدو لإنشاء قاعدة عسكرية في غينيا الاستوائية

لم يمض وقت قليل على الضجة التي أثارتها التقارير التي وردت عن اختبار الصين لصواريخ أسرع من الصوت قادرة على حمل رؤوس نووية، حتى سلّط الإعلام الأميركي مجدداً الضوء على نية بكين إنشاء أول قاعدة عسكرية دائمة لها مطلة على المحيط الأطلسي ستكون على الأرجح في غينيا الاستوائية. ويعكس هذا التوجه حجم الطموحات الصينية البحرية العسكرية، أو ما يعرف بـ«استراتيجية المحيطات» الصينية للقرن الحالي، ليس لمواصلة تطوير القوة البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني، التي أصبحت الأكبر في العالم، بل للتوسع خارج منطقة غربي الهادئ، وإيجاد موطئ قدم في الأطلسي. ويجعل ذلك أميركا تدق ناقوس الخطر مجدداً، لمنع الصين من الوصول إلى مساحات مائية استراتيجية تخضع كلّياً لهيمنتها، ومحمية من حلفائها، وهو ما تعتبره خطأً أحمر يمسّ مباشرة بأمنها القومي.

وكشفت صحيفة «وول ستريت جورنال»، أمس الإثنين، عن اسم البلد الذي ربما استقرت الصين عليه، لإنشاء أول قاعدة عسكرية دائمة لها مطلة على المحيط الأطلسي، وهي دولة غينيا الاستوائية الصغيرة في وسط أفريقيا، بحسب ما أكد مسؤولون أميركيون اطلعوا على تقارير للاستخبارات الأميركية مصنفة سرّية. ويبدو أن المسألة مطروحة في الدوائر الاستخبارية الأميركية منذ وقت ليس بقصير، ولم تكشف المصادر عن التفاصيل التي وردت في التقارير الاستخبارية، لكنها أكدت أنها تثير احتمال أن تصبح السفن الحربية الصينية قادرة على إعادة التزود بالأسلحة وإجراء عمليات صيانة في مواجهة الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وهو خطر أطلق صافرات إنذار في البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون).

وكان الجنرال ستيفن تاوسند، قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم)، قد حذّر في شهادة أمام مجلس الشيوخ في إبريل/ نيسان الماضي، من أن «أكبر خطر من الصين هو أن يصبح لها قاعدة عسكرية مفيدة على الساحل الأطلسي لأفريقيا». وأوضح أن «كلمة عسكرية، تعني شيئاً أكثر من مكان صالح كمرفأ. أنا أتحدث عن مرفأ يستطيعون فيه إعادة التسلح وإصلاح سفنهم الحربية».

ولاحقاً أكد تاوسند، لوكالة «أسوشييتد برس»، في مايو/ أيار الماضي، أن الصين «تبحث عن مكان (في أفريقيا)، حيث بإمكانها إعادة التسليح وإصلاح السفن الحربية». وبعد قاعدتها العسكرية في جيبوتي، الدولة الصغيرة جداً أيضاً في منطقة القرن الأفريقي، لكن التي تتحكم بأكثر الطرق البحرية ازدحاماً في العالم (مضيق باب المندب)، قال تاوسند إن «هدف الصين هو أن تحصل على شيء أكثر إفادة عسكرياً في الصراعات، ويبدو أن عينها هي على الساحل الأطلسي». ولفت إلى أن بكين سعت إلى توقيع اتفاق لإنشاء قاعدة جديدة في تنزانيا، أو في رأس الرجاء الصالح، كما أنها عرضت المسألة على موريتانيا. ولتنزانيا (شرقي أفريقيا)، علاقات عسكرية قوية بالصين، لكن تاوسند أكد أن لا قرار قد اتخذ حول ذلك، لافتاً إلى «أنها (تنزانيا) ليست الموقع الذي يقلقنا، إنها من جانب المحيط الهندي». وفي الشهر ذاته، اعتبر وزير الدفاع البرتغالي جواو غوميز كرافينهو أن أي قاعدة عسكرية صينية مطلة على الأطلسي هي فرضية «سينظر إليها بقلق بالغ»، مشدداً على أنها «ليست فكرة جيدة أن يتم إدخال المنطقة في سيناريو الصراع الجيوسياسي».

وبحسب التقارير الاستخبارية الأميركية الجديدة، التي كشفت عنها «وول ستريت جورنال»، فإن جون فينر، النائب الأول لمستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، زار غينيا الاستوائية، المستعمرة الإسبانية السابقة، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لإقناع الرئيس تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو (الحاكم منذ 1979)، وابنه ونائبه، وهو الوريث الواضح للحكم، تيودورين نغيما أوبيانغ مانغي، لصدّ المسعى الصيني. وقال مسؤول كبير في إدارة الرئيس جو بايدن إنه «من ضمن تحركاتنا الدبلوماسية لمعالجة مسائل تتعلق بالأمن المائي، فقد كنا واضحين مع غينيا الاستوائية بأن بعض الخطوات المحتملة التي تتضمن نشاطاً صينياً فيها، ستثير قلقاً يتعلق بالأمن القومي». وبحسب مسؤول أميركي، فإن الصين تنظر إلى مدينة باتا، الواقعة في برّ غينيا الاستوائية (العاصمة مالابو تقع على جزيرة بيوكو)، كموقع محتمل لقاعدتها المنشودة، وحيث يوجد في المدينة أصلاً مرفأ تجاري مطل على خليج غينيا، بنته الصين، وطرقات سريعة تصل باتا بالغابون وأفريقيا الوسطى.

تخطت الصين أميركا من حيث عدد سفنها الحربية القتالية (Getty)

بنت الشركات الصينية مائة مرفأ تجاري حول أفريقيا

وبحسب الصحيفة الأميركية، فإن الاستخبارات الأميركية كانت قد بدأت تجمع إشارات بشأن نوايا الصين العسكرية في غينيا الاستوائية منذ عام 2019، وخلال آخر عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، زار مسؤول كبير في البنتاغون هذا البلد، لكن مقاربته للمسألة هناك جعلت فريق أوبيانغ غير متأكد بشأن كيفية نظر الأميركيين إلى التطلعات الصينية، وما إذا كانوا يأخذونها على محمل الجدّ أم لا. لكن إدارة بايدن أرادت أن تنقل رسالة أكثر حزماً، مفادها أنه سيكون قصر نظر إذا ما أقحمت غينيا الاستوائية نفسها على خط الاشتباك الصيني – الأميركي.

لكن العلاقات المتوترة بين واشنطن وهذا البلد الأفريقي الصغير، الذي تدرب الصين جيشه، ويتمتع بعلاقات متقدمة مع بكين، لا تصب في خدمة الضغوط الأميركية، ولذا فإن الولايات المتحدة اتخذت فعلاً خطوات لتدفئة العلاقات، رغم المآخذ الحقوقية على السلطات هناك. وقامت واشنطن، في مارس/ آذار الماضي، بعرض مساعدة على غينيا الاستوائية، بعد انفجار عرضي لمخزن عتاد في قاعدة للجيش في باتا، أدى إلى مقتل مائة شخص على الأقل. وفي الشهر ذاته، شاركت قوات غينيا الاستوائية في مناورات بحرية بقيادة أميركية في خليج غينيا.

وفي آب/ أغسطس الماضي، رست سفينة للبحرية الأميركية في مرفأ باتا، حيث دعا قائدها المسؤولين المحليين في البحرية لمشاهدة تدريب على عمليات إطفاء. ورفعت وزارة الخارجية الأميركية هذا البلد أخيراً في تقييمها حول محاربة تجارة البشر، ما يسمح لإدارة بايدن بتقديم دعم أمني بحري. لكن البيت الأبيض يعتبر رغم ذلك أن سياسته في هذا الإطار يجب أن تكون طويلة المدى، وأن عليه دائماً أن يوصل رسالة مفادها أن الولايات المتحدة لا تريد من غينيا الاستوائية أن تتخلى عن علاقاتها المتينة مع الصين، ولكن أن تبقيها في حدود لا تراها واشنطن «مقلقة».

وتجد الولايات المتحدة نفسها بشكل متصاعد أنها تتحرك لمنع الصين من التمدد عسكرياً واستعراض قوتها العسكرية في قواعد خارج حدودها، لا سيما البحرية، من كمبوديا إلى الإمارات. وفي تقرير قدّمه إلى الكونغرس خلال العام الحالي، ذكر البنتاغون أن الصين بحثت بشأن إنشاء قواعد عسكرية في كينيا وأنغولا وجزر السيشيل أيضاً، وذلك بعدما بنت الشركات الصينية المملوكة للدولة مائة مرفأ تجاري حول أفريقيا خلال العقدين الماضيين، بحسب البيانات الحكومية الصينية.

وبالتأكيد فإن الصين، التي تواصل تحديث ترسانتها البحرية الحربية، تسعى منذ وقت طويل إلى أن تمدد هذه القوة، لا سيما في أفريقيا، التي شبكت معها علاقات اقتصادية وتجارية متينة، في إطار «القوة الناعمة»، وذلك منذ أن بدأت تتطوع لمحاربة القرصنة في سواحل الصومال، ما اعتبر في أواخر العقد الماضي، قفزة مهمة للبحرية الصينية التي كانت نادراً ما تغادر منطقة غربي الهادئ. وربطت الصين استراتيجيتها البحرية ببعدها الاقتصادي، لحماية طرق الحرير، وحيث إن اقتصادها يعتمد خصوصاً على التجارة الدولية، وخصوصاً البحرية. لكن البعد الجيوستراتيجي لم يعد خافياً، حيث إن أي قاعدة بحرية صينية في الأطلسي تعني توسعة لمدار أي مواجهة قد تنشب مع الولايات المتحدة، التي سيكون عليها إدارة الحرب على جبهتين. ومن دون شك، فإن الصين تدرك جيداً كيف أدارت الولايات المتحدة، ولا تزال تدير، نظام تحالفاتها البحرية في غربي الهادئ بعد الحرب الباردة، ما يدفعها إلى جرّها إلى ملعب بحري آخر.

(العربي الجديد)